

أثر نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل الحوكمة الضريبية في
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة
الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية



إعداد

سليمان الجبرين

الحجاج، بهاء زياد محمود، و الرفاعي، خليل محمود علي. (٢٠٢٢). أثر نظم المعلومات
المحاسبية في تفعيل الحوكمة الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن (رسالة
ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1388961>

مجتمع الدراسة

أولى الباحث عناية خاصة بتحديد مجتمع الدراسة باعتباره الأساس الذي تُبنى عليه منهجية البحث وشرعية نتائجه. وقد بدأ بتحديد المجتمع بدقة من خلال الرجوع إلى السجلات الرسمية لدائرة الموارد البشرية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، حيث تبين له أنّ المجتمع المستهدف يتكوّن من جميع المقدّرين الضريبيين العاملين في العاصمة عمّان، وعددهم (٣٢٤) مقدّرًا. ويُعد هذا التحديد الإجرائي خطوة منهجية مهمة، إذ وفّر للباحث إطارًا واضحًا لجمع البيانات وقياس المتغيّرات المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية والحوكمة الضريبية. وقد حرص الباحث على أن يكون المجتمع متجانسًا ومرتبّطًا مباشرة بموضوع الدراسة؛ فاختيار فئة "المقدّرين الضريبيين" جاء لكونهم الفئة الأكثر احتكاكًا بالعمليات التي تستهدفها الدراسة، سواء من حيث التعامل مع البيانات والمستندات الضريبية أو من حيث استخدام النظم المعلوماتية في إجراءات الفحص والتقدير. وهذا يمنح نتائج الدراسة قوة تفسيرية أعلى مقارنة بأي مجتمع آخر قد لا يمتلك الصلة العملية المباشرة بالموضوع..

مجتمع الدراسة

ومن الناحية الإجرائية، قام الباحث بإعداد وصف تفصيلي لطبيعة المجتمع، موضحًا خصائصه الوظيفية والخبرانية، ومبينًا سبب ملائمة لدراسة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية ودرجات تفعيل الحوكمة الضريبية. كما اهتم بتوضيح الأساس العددي للمجتمع، وهو ما سمح لاحقًا بتحديد حجم العينة بدقة وبناء التحليل الإحصائي على أسس علمية سليمة.

وقد أظهر هذا الإجراء قدرة الباحث على الالتزام بالمعايير العلمية لتحديد المجتمع البحثي، بدءًا من التحديد العددي الدقيق، مرورًا بتبرير اختيار المجتمع، وانتهاءً بربطه بالهدف العام للدراسة.

وبهذا نجح الباحث في توفير قاعدة معرفية وأرضية منهجية متينة لمراحل البحث التالية، خاصة فيما يتعلق بسحب العينة، وتصميم أداة القياس، وتحليل البيانات.

عينة البحث

اعتمد الباحث في دراسته على العينة العشوائية البسيطة ((Simple Random Sample، وهي من أكثر أساليب المعاينة استخدامًا في البحوث الكمية التي تهدف إلى تحقيق تمثيل حقيقي لأفراد مجتمع الدراسة، وقد جاء اختيار هذا النوع من العينات انسجامًا مع طبيعة مجتمع الدراسة الذي يتكوّن من المقدّرين الضريبيين العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في العاصمة عمّان، وهم مجتمع متجانس ومحدّد العدد، مما يجعل العينة العشوائية البسيطة الخيار الأكثر ملاءمة لإتاحة فرص متساوية لجميع الأفراد للمشاركة دون تحيز...

عينة البحث

وقد طَبَّقَ الباحث هذا الأسلوب بطريقته المنهجية الصحيحة، بحيث جعل جميع عناصر المجتمع يمتلكون فرصة متكافئة للظهور ضمن العينة، بما يضمن أن النتائج المستخلصة من العينة يمكن تعميمها بثقة على المجتمع الكلي، ولتحقيق ذلك، استخدم الباحث الاستبانة الإلكترونية عبر Google Forms كأداة لجمع البيانات، ما أتاح الوصول إلى جميع أفراد المجتمع بسهولة وضمن شروط الاختيار العشوائي.

كما أشار الباحث إلى أن إجمالي الاستبانات المسترجعة بلغ (١٩٣) استبانة، وهو عدد يزيد عن الحد الأدنى الموصى به وفق جداول تحديد حجم العينة في البحوث الكمية، ما يعزّز صلاحية العينة ويمكن من إجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة بكفاءة. إن هذا الإجراء يعكس وعي الباحث بأهمية اختيار عينة مسحية محكمة تحقق الدقة، وتقلل من احتمالات التحيز، وتضمن تمثيلًا واقعيًا لمجتمع الدراسة..

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

اعتمد الباحث في تحديد حجم العينة على منهجية إحصائية معيارية تستند إلى جداول تحديد حجم العينات المعروفة في الأدبيات البحثية، ولا سيما الجداول الواردة لدى (Sekaran & Bougie (2020، والتي تُعد من أكثر المراجع اعتمادًا في البحوث الكمية لتحديد الحجم الأمثل للعينة عند دراسة مجتمع معروف العدد.

وبالنظر إلى أن مجتمع الدراسة بلغ (٣٢٤) مقدّرًا ضريبياً، فقد لجأ الباحث إلى هذه الجداول لتحديد الحد الأدنى المقبول لحجم العينة، حيث تشير الجداول إلى أن المجتمع الذي يتراوح عدده بين (٣٠٠-٣٤٠) فردًا يحتاج إلى عينة لا تقل عن (١٧٦) مفردة تقريباً لضمان مستوى مقبول من الثقة الإحصائية عند تحليل النتائج..

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

ويقوم هذا المنهج الإحصائي على أساس افتراض مستوى ثقة يبلغ ٩٥%، وهامش خطأ لا يتجاوز ٥%، وهي الحدود القياسية المعتمدة في البحوث الاجتماعية والإدارية. ويمثل الاستناد إلى هذه الجداول أحد أكثر الأساليب موثوقية في البحوث التي تستهدف التعميم، لأنها تساعد على تجنب الأخطاء الناتجة عن اختيار عينة صغيرة لا تمثل المجتمع، أو عينة كبيرة تتجاوز الحاجة الفعلية.

وبناءً على هذا الأساس العلمي، تؤكد الباحث من أن العينة الفعلية التي حصل عليها والبالغ عددها (١٩٣) استبانة مسترجعة—قد تجاوزت الحد الأدنى المطلوب إحصائياً، مما يعزّز مصداقية النتائج ويمنح التحليلات الإحصائية قوة تفسيرية أكبر، كما أنّ تجاوز العدد الموصى به يحقق أحد أهم مبادئ الإحصاء التطبيقي، وهو زيادة دقة التقديرات وتقليل الخطأ المعياري كلما زاد حجم العينة عن الحد الأدنى المقبول..



الشديد، سعد عاكف خلف، و العليمات، نوفان حامد محمد. (٢٠٢٣). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. مسترجع

من <http://search.mandumah.com/Record/1402067>

مجتمع البحث

بدأ الباحث بتحديد مجتمع الدراسة بوصفه الإطار العام الذي تُبنى عليه جميع خطوات البحث وإجراءاته الإحصائية. وقد حدد المجتمع بشكل دقيق ومباشر بأنه يتكوّن من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وهي تمثل قطاعًا اقتصاديًا مهمًا في البيئة الأردنية، وتتميز باتساع حجمها وتنوع أنشطتها وارتباطها الوثيق بممارسات الحوكمة المؤسسية وإدارة الأرباح. ويُظهر محتوى الدراسة أن الباحث لم يكتفِ بالتعريف العام للمجتمع، بل قام بتفصيل القطاعات الصناعية المختلفة التي تنتمي إليها هذه الشركات، مما يعكس وعيًا منهجيًا بأهمية فهم البنية القطاعية للمجتمع وتأثيرها المحتمل على المتغيرات قيد الدراسة.

مجتمع البحث

كما قام الباحث بالانتقال من التحديد النظري للمجتمع إلى التحديد الإجرائي، حيث أوضح عدد الشركات الصناعية المدرجة ضمن الإطار المستهدف، وبيّن أن المجتمع الفعلي للدراسة شمل الشركات الصناعية المساهمة العامة التي تقع ضمن قطاعات متنوعة تشمل: الشركات الكيميائية، والدوائية، والإنشائية، وشركات التعدين، والغذائية، وغيرها من القطاعات الصناعية المرتبطة بالسوق الأردني. وقد منح هذا التحديد الدراسة إطارًا واقعيًا واسعًا يمكن من دراسة الظاهرة بصورة شاملة وغير جزئية.

وقد أظهر الباحث اهتمامًا عميقًا بأن يكون مجتمع الدراسة متجانسًا من حيث الارتباط بموضوع البحث، إذ ركّز على العاملين ضمن هذه الشركات ممّن لهم علاقة مباشرة بسلوكيات الحوكمة والرقابة والإفصاح وإدارة الأرباح، وهي عناصر جوهرية في مشكلة الدراسة. وهذا يعكس فهمًا بحثيًا ناضجًا لطبيعة الظاهرة؛ لأن العلاقات المتبادلة بين الحوكمة المؤسسية والسلوك المحاسبي لا يمكن قياسها بدقة دون اختيار مجتمع مرتبط عضويًا بهاتين الظاهرتين..

مجتمع البحث

ولم يقتصر الباحث على تحديد الشركات فقط، بل حدد كذلك الفئات الوظيفية داخل هذه الشركات التي سيتم جمع البيانات منها، خصوصًا العاملين في المجالات المالية والإدارية والتدقيقية، كونهم الفئة الأكثر قدرة على إدراك أثر تطبيق مبادئ الحوكمة، وعلى تقييم السلوك المتعلق بإدارة الأرباح، ويعكس ذلك التزامًا واضحًا بمعايير اختيار المجتمع الملائم الذي يُسهم في تحقيق أهداف الدراسة بدقة وعمق.

كما يتضح من عرض الباحث أن عملية تحديد المجتمع تمت وفق منهجية علمية دقيقة، تبدأ من التحديد القطاعي، وتمتد إلى التحديد العددي لأفراد المجتمع، ثم التحديد الوظيفي للفئات ذات العلاقة، وهو ما صمّم إطارًا منهجيًا متينًا ساعد الدراسة في الانتقال لاحقًا إلى اختيار العينة المناسبة وبناء الأداة وتحليل البيانات.

عينة البحث

بعد أن قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة المكوّن من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، اتجه إلى الخطوة التالية في التصميم المنهجي، وهي اختيار العينة البحثية. وقد اتخذ الباحث نهجًا دقيقًا في هذه المرحلة، إذ اعتمد على العينة المسحية الشاملة ضمن إطار المجتمع الصناعي، بحيث شملت العينة الشركات التي ينتمي نشاطها إلى القطاعات الصناعية الرئيسة في سوق عمان المالي، وقد بلغ عدد الشركات التي تم سحب العينة منها (٢٢٩) شركة موزعة على القطاعات الصناعية المختلفة، وهي شركات تمثل الهيكل الحقيقي للمجتمع الصناعي المستهدف

عينة البحث

ولم يقتصر الباحث على مستوى الشركات كوحدات عينة، بل وسّع نطاق العينة ليشمل الأفراد العاملين داخل هذه الشركات ممن يُتوقع ارتباطهم المباشر بمتغيرات الدراسة، مثل مبادئ الحوكمة المؤسسية وممارسات إدارة الأرباح. ولذلك تم توجيه الاستبانات إلى موظفي أقسام:

•التدقيق الداخلي،

•المحاسبة،

•الرقابة المالية،

•والإدارات الإدارية المرتبطة بالقرارات المالية والافصاحات.

وقد تم توزيع الاستبانات على هؤلاء العاملين بهدف ضمان أن تأتي البيانات من مصادر تمتلك الإلمام الكافي بطبيعة الظاهرة المدروسة.

عينة البحث

وفي الجانب الإجرائي، قام الباحث بتوزيع عدد من الاستبانات المتناسبة مع حجم المجتمع، بحيث وصلت الاستبانات

الموزعة إلى ٢٦٥ استبانة. وقد أظهر الباحث حرصًا منهجيًا على تحقيق مستوى مرتفع من الاستجابة من خلال متابعة

عملية التوزيع والاسترجاع، وقد أسفرت الجهود عن استرداد ما نسبته ٧٦% من مجموع الاستبانات الموزعة، وهي نسبة

مرتفعة نسبيًا تعكس جدية العينة وملاءمتها للتحليل الإحصائي. وتشير هذه النسبة إلى أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل

قد بلغ (٢٢٩) استبانة، وهي تمثل قوة كمية تتيح إجراء الاختبارات الإحصائية المتقدمة بثقة وموثوقية..

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

اعتمد الباحث في تحديد حجم العينة على منهجية إحصائية راسخة تنطلق من فهم عميق لطبيعة مجتمع الدراسة، وحجمه، وقدرة العينة على تمثيله تمثيلاً كافياً. وبما أن مجتمع الدراسة يتكوّن من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، فقد عمد الباحث إلى استخدام المنهج المسحي القائم على شمول أكبر عدد ممكن من وحدات المجتمع، بما يضمن الحصول على بيانات أكثر دقة وملاءمة لطبيعة الظاهرة المدروسة.

ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحث على المبادئ الإحصائية المتعلقة بتحديد حجم العينة المناسبة، مستنداً إلى الجداول الإحصائية المعتمدة في البحوث الكمية—مثل جداول Krejcie & Morgan والتي توفرّ تقديرًا لمقدار العينة الملائمة استناداً إلى حجم المجتمع ومستوى الدقة والثقة المرغوبين.

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

وبالنظر إلى أن عدد الشركات الصناعية التي تشكّل المجتمع يبلغ ٢٢٩ شركة، قام الباحث بتوزيع ٢٦٥ استبانة لضمان تغطية كافية للتباين داخل المجتمع، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى الذي تشير إليه الجداول الإحصائية لتحديد حجم العينات. وقد جاء هذا التجاوز مدروساً؛ إذ إن زيادة عدد الاستبانات الموزعة يساهم في رفع مستوى الثقة الإحصائية، وتقليل الهامش المعياري للخطأ، وتحسين جودة التقديرات المتعلقة بالعلاقات بين متغيرات الدراسة. وقد أسفرت عملية التوزيع عن استرداد ٧٦% من الاستبانات، وهو معدل استجابة مرتفع يعزز من مصداقية النتائج وقوة التحليل الإحصائي اللاحق.

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

وتتضح المبررات العلمية لهذا الأسلوب الإحصائي في ثلاثة محاور رئيسية:

١. تحقيق التمثيل الكافي للمجتمع: فكلما كان حجم العينة قريباً من حجم المجتمع الفعلي، كلما احتفظت الدراسة بقدرة أكبر على التعميم وإظهار العلاقات الحقيقية بين المتغيرات.

٢. رفع القوة الإحصائية للتحليل: إذ إن العينة الكبيرة نسبياً تمنح اختبارات الارتباط والانحدار والموثوقية قوة تنبؤية أعلى، وتقلل من احتمالية رفض فرضية صحيحة أو قبول فرضية خاطئة.

٣. تقليل تأثير الفقد أو الاستبعاد: إدراك الباحث لاحتمالية فقد بعض الاستبانات أو عدم صلاحيتها دفعه إلى توزيع عدد أكبر من الحد الأدنى، لضمان توافر حجم عينة نهائي يتوافق مع المعايير الإحصائية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

